

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٧ « بالتصويص »

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية محافظة الدقهلية

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٨

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته بشأن الغرف التجارية

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٣١ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣ وتعديلاته

بشأن اعتماد لائحة نظام شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال

لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرف التجارية لمحافظة الدقهلية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠١٧/١٠/١٨

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٧/١٢/١٨ ؛

قـرـر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٨ . وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٣٢٣٣١٨١ ج (فقط ثلاثة وعشرون مليوناً ومائتان وثلاثة وثلاثون ألفاً ومائة وواحد وثمانون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٠٥٢٣٩٧٨ ج (فقط عشرون مليوناً وخمس مائة وثلاثة وعشرون ألفاً وتسعمائة وثمانية وسبعون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٢٧٠٩٢٠٣ ج (فقط مليونان وسبع مائة وتسعة آلاف ومائتان وثلاثة جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٥/١٢/٢٠١٧

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد